التكنولوجيا ودورها في توسع القوة العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية وشركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات

الباحث . محمد زهير عبد الكريم / كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
أ .م. د . آلاء طالب خلف / دكتورة في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الملخص

تعرف التكنولوجيا بأنها الوسائل والأدوات التي تستعمل لأغراض علمية أو تطبيقية، ويستعين الإنسان بها في عمله لإكمال قواه وقدراته . وتتطور التكنولوجيا اليوم سريعاً في كل أنحاء العالم، ويشهد عالم ما بعد الحرب الباردة مرحلة من التطور التكنولوجي اندمجت فيها محصلات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية، والثورة في وسائل الاتصال، والثورة في مجال الحاسبات الالكترونية . ومع التوسع التكنولوجي الباهر في الآونة الأخيرة، لا يمكن أن نخفي أثر التكنولوجيا الحديثة، في توسع قوة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات لاسيما شركات التكنولوجيا ، حيث تحولت لمصادر تأثير كبيرة وأصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية بفعل الإمكانات التكنولوجية المتطورة، ذات تأثير سياسي عالمي كبير، وتعاظمت القوة التأثيرية الاقتصادية والسياسية العالمية الكبيرة للشركات التكنولوجية متعددة الجنسيات . وبهذا فكل منهما فواعل قوية ومستقلة بشكل متزايد عالمياً ، وذات قدرات مؤثرة على الكثير من الدول .

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا ، المنظمات غير الحكومية، شركات التكنولوجيا .

Technology and its role in expanding the global power of international non-governmental organizations and multinational Technology companies

Mohammed Zuhair Abdul Karim
Asst. Professor. Alaa Talib Khalaf

Abstract

Technology is defined as the tools and means that are used for scientific or applied purposes and that a person uses in his work to complete his powers and capabilities. Today, technology is developing very rapidly in all parts of the world, and the post-Cold War world is witnessing a stage of technological development in which the results of three revolutions are mixed: the information revolution, the revolution in means of communication, and the revolution in the field of electronic computers. With the amazing technological development that the world has witnessed in recent times, we cannot hide the impact of modern technology in increasing the strength of international non-governmental organizations and multinational companies, especially technology companies. Where they turned into sources of great influence. Due to the advanced technological capabilities, international non-governmental organizations have become of great global political influence, and the large global economic and political influence of multinational technological companies has increased. Thus, each of them is increasingly powerful and independent actors globally, with influential capabilities over many countries.

Keywords

Technology, Non-governmental organizations, Technology companies

المقدمة

مع التطور التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم في هذه الأوقات، لا يمكن أخفاء تأثير التكنولوجيا الحديثة في زيادة قوة المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات لاسيما شركات التكنولوجيا ، حيث نقلت تلك الصناعات التكنولوجية المتطورة خاصية الابتكار والتطور والمرونة في التعامل، أعان هذا التطور العديد من الشركات والمنظمات الدولية غير الحكومية على توسعة وتطور قدراتها حيث تحولت لمصادر تأثير كبيرة. ولا يمكن استبعاد احتمال صياغة شركات التكنولوجيا والمنظمات غير الحكومية للنظام العالمي، حيث أن المنظمات الدولية غير الحكومية وشركات التكنولوجيا الكبرى "مثل: فيسبوك، وآبل، وجوجل، وأمازون، وعلي بابا ، وهواوي"، وأصبحت فواعل قادرة ومستقلة بشكل متزايد عن الجغرافيا السياسية. وذات قدرات مؤثرة على الكثير من الدول. وتعد المنظمات غير الحكومية والشركات التكنولوجية العالمية، من بين الفاعلين الدوليين، الذين لهم هذا الحضور، والتأثير المباشر على السيادة القومية، لأن الرأي العام الدولي، قد أسهم بشكل فعال في إيجاد مجتمع مدني، وطني، ودولي، قادر على أخذ زمام المبادرة، ومنافسة دور الدولة، من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، وممارسة النفوذ والإمكانيات المالية والتأثير والهيمنة في العمليات الاقتصادية والتجارية العالمية، بفعل القوة التكنولوجية للشركات العملاقة التي تحتكر إنتاج التكنولوجيا وتصديرها ، وانعكاس ذلك على الجانب الاقتصادي والسياسي من ناحية زيادة القوة التأثيرية لتلك الشركات على الدول.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على موضوع ذي أهمية كبيرة يتعلق بمؤثرات التطورات التكنولوجية، والتي أدت لزيادة القوة المؤثرة العالمية، التي أصبحت تتمتع بها بعض الفواعل والكيانات، ومنها المنظمات الدولية غير الحكومية وشركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات.

هدف البحث

يهدف البحث توضيح دور التكنولوجيا التي وسعت من قدرات وقوة المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات التكنولوجية متعددة الجنسيات، وجعلتها مؤثرة في الدول والسياسة العالمية، من ناحية قدرة

المنظمات الدولية غير الحكومية للتأثير في الرأي العام العالمي والسياسة العالمية، بفضل توظيفها للتطورات التكنولوجيا، ومن ناحية أخرى التركيز على دور التكنولوجيا في زيادة قوة الشركات متعددة الجنسيات والتي أصبح لها هيمنة وتأثير في الاقتصاد والسياسة، بفعل قوة إمكاناتها واحتكارها للتكنولوجيا .

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على أساس أن التكنولوجيا وتطوراتها المتسارعة، قد انعكست في زيادة القوة التأثيرية، لكل من المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، في العلاقات الدولية، بفعل توظيف الإمكانات التكنولوجية المتطورة في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، واستغلال القدرات والإمكانات التكنولوجية المتطورة في التأثير الاقتصادي والسياسي العالمي بالنسبة للشركات التكنولوجية متعددة الجنسيات .

إشكالية البحث

تنطلق الإشكالية البحثية للموضوع من السؤال الرئيس الآتي: كيف أدت التكنولوجيا لزيادة القوة التأثيرية العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية وشركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات ؟

ومن السؤال الأساسي تنبع الأسئلة البحثية الفرعية الآتية:

- ماهي التكنولوجيا وتطوراتها ؟
- ماهي المنظمات الدولية غير الحكومية ؟
- ماهي الشركات متعددة الجنسيات ؟
- كيف أدت التكنولوجيا لزيادة القوة العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية ؟
- كيف أثرت التكنولوجيا في تعاظم القدرات والامكانات العالمية للشركات التكنولوجية متعددة الجنسيات ؟

مناهج البحث

من اجل اثبات صحة فرضية البحث، والإجابة عن الإشكالية البحثية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ذُكر فيها أهم النتائج، المبحث الأول تناول: الإطار النظري وجاءَ في ثلاث مطالب، الأول: ماهية التكنولوجيا، والثاني: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية، والثالث: ماهية الشركات متعددة الجنسيات. أما المبحث الثاني فكشف: توسع القوة العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات بفعل المتغير التكنولوجي، وجاء في مطلبين، بينَ الاول: التكنولوجيا وتوسع القوة العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية، أما الثاني فدرس: التكنولوجيا وتوسع القوة العالمية لشركات التكنولوجيا الكبرى.

المبحث الأول: الإطار النظري

ركز هذا على المعلومات الاساسية التعريفية، التي تعد الأساس والمدخل النظري لفهم الموضوع، إذ يتم توضيح ماهية التكنولوجيا وتطورها، ومفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، لذلك تم تقسيمه إلى مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا

يعد لفظ التكنولوجيا من أغزر المفاهيم المتداولة للاستخدام في وقتنا الحاضر، من قبل الفرد الاعتيادي والمتخصص، فهو مفهوم متنوع الجوانب والأبعاد، ولا يوجد إجماع بين المفكرين على تعريف واحد لها[١].

موضوع التكنولوجيا مازال يطرح تساؤلات كثيرة بشأن تخصيص مفهوم دقيق لها. فمن ناحية المدلول اللغوي[٢] في اللغة العربية كلمة "تكنولوجيا" تماثل كلمة التقانة، فالفعل اتقن بمعنى أحكم، وفي التنزيل العزيز "صنع الله الذي أتقن كل شيء"[٣]. أما المفهوم الاصطلاحي فالتكنولوجيا تعرف بأنها الأدوات والوسائل المستخدمة لأغراض علمية أو تطبيقية، يستعين بها الإنسان في عمله لإتمام قواه وقدراته[٤]. كما تعرف التكنولوجيا بأنها: "العملية الاجتماعية الموجهة لاستخدام المعرفة العلمية في تطوير الإنتاج. ويقدمها "على العيش" على النحو الاتي: "إن العلم قاعدة المعرفة، والتكنولوجيا تطبيق للمعرفة، وأن العلم هو محرك التكنولوجيا، والتكنولوجيا هي محرك الإنماء والتطور الاجتماعي. إن الاختراعات التكنولوجيا عنصر متغير مع الوقت، تنمو وتتقدم كماً ونوعاً من الصور البسيطة إلى الصور المجمعة بالتوازي مع التطور الذي تعرفه الحضارة الانسانية: "من الفأس والمحراث الى الروبوتات الألية". فتاريخ التطور التكنولوجي ينظر اليه على انه انعكاس لمراحل تقدم وتطور الحياة البشرية. وكل تقدم تكنولوجي مهما أضحت ملامحه، يقتضي نوعاً من التكيف والتغير، وكل مرحلة تستند الى اكتشافات واختراعات المرحلة السابقة في نطاق تحول مستمر[٥].

وبعض العلماء يرى أن التكنولوجيا: هي علم الفنون والمهن وخصائص المادة التي تصنع منها الآلات والمعدات. فقد ظهر استخدام لفظ تكنولوجيا في العصور الحديثة، وبالأخص بعد ظهور الثورة الصناعية

عندما بدأت الآلة تأخذ مكانتها البارزة في مجال الإنتاج الصناعي. وعموماً فالتكنولوجيا تعني الاستخدام الأمثل للمعرفة العلمية وتطبيقاتها وتطويعها لخدمة الإنسان ورفاهيته[٦].

التكنولوجيا متطورة، كتطور الصناعة والمعامل والزراعة والفعاليات الإنسانية الأخرى، والمبتكرات ليست سوى مرحلة في تطور طويل أبتدأ منذ فجر الوعي البشري.[٧].

وتعني التكنولوجيا استعمال الآلة الحديثة في الإنتاج الكبير، حصيلة التقدم العلمي، واستخدام هذا التقدم في جميع نواحي الحياة، في الإنتاج والتوزيع، فهي تعني التقدم السريع استناداً الى الرقي الفني في الإنتاج الصناعي والزراعي[٨].

يمكن عد التكنولوجيا كونها عبارة عن تطبيقات للمعارف الإنسانية، التي اكتشفت عبر الدراسات والبحوث العلمية، ومن ثم بالإمكان القول: إن التكنولوجيا تقوم على تطبيق نتائج الأبحاث العلمية في ميدان محدد. وقد أسهمت الثورة التكنولوجيا في ارتقاء أمم وشعوب، وإضفاء خاصية الاعتماد المتبادل على النظام الدولي المعاصر. فبفضل الثورة التكنولوجية تمكن إنسان القرن العشرين من قهر الزمن، وأصبح باستطاعته أن يقطع المسافات بسرعة باهرة؛ نتيجة لابتكار المحركات النفاثة، أو نتيجة لتيسير الاتصال بأي مكان في العالم، بواسطة البرق والهاتف والبريد المصور والأنترنت[٩].

تتطور التكنولوجيا اليوم بسرعة فائقة في كل أجزاء العالم، يؤثر هذا التطور التكنولوجي على حياتنا ويوجد علاقة بين التكنولوجيا، والمجتمع، والثقافة، والتنظيم، والآلات، والتشغيل التكنولوجي، والظاهرة التكنولوجيا. ولا يتعلق استخدام الإنسان للتكنولوجيا على الآلات "مثل أجهزة الكومبيوتر" والأدوات فقط، لكن يحتوي أيضاً العلاقات المنظمة مع البشر الأخرين والآلات والبيئة. بإختصار، التكنولوجيا هي أوسع من مجرد مجموعة من الأجهزة والآلات، فالأمر يستلزم البحث في العقل البشري والبيئة الاجتماعية والثقافية، علاوة على التفاعل مع المصنوعات[١٠].

يشهد العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظاهرة التطور التكنولوجي امتزجت فيها محصلات ثلاث ثورات هي: الثورة المعلوماتية، وثورة الاتصالات، وثورة الحاسبات الالكترونية. وبالإمكان توضيحها على النحو الاتي[١١]:

أ. الثورة المعلوماتية: تتجلى في ذلك الانفجار المعرفي الهائل من المعرفة في مجالات تخصصات ولغات متعددة، ومضاعفة الإنتاج الفكري في مختلف الميادين.

ب. الثورة في وسائل الاتصال: وتتجلى في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي استهلت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفزيون، ثم الاعتماد على الأقمار الصناعية والألياف البصرية.

ج. الثورة في مجال الحاسبات الإلكترونية: تعني التقدم غير المتناهي في إنتاج نظم المعلومات المتنوعة، وفي إدارة أنظمة شبكات المعلومات، واعتمدت نظم المعلومات على ركيزتين هما الكومبيوتر والاتصالات.

وللثورة الصناعية الثالثة تأثيراً في القرن الحادي والعشرين يماثل في أهميته تأثير الثورة الصناعية الأولى في القرن التاسع عشر، وأهمية الثورة الصناعية الثانية في القرن العشرين، وأسفرت هذه الثورة على نسق ما فعلته الثورتان الصناعيتان السابقتان، تحويلات جذرية في نمط عملنا وطريقة حياتنا[١٢]. ومن نتائج الثورة الصناعية الثالثة ظهور "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وتعرف بأنها: "تكنولوجيا مستخدمة لتخزين ونقل ومعالجة البيانات بوسائل الكترونية، ويشمل هذا: البريد الإلكتروني والرسائل النصية والمحادثات بالفيديو، والتواصل الاجتماعي على الانترنت، وتضم أيضاً الخدمات والوحدات المختلفة مثل "كومبيوترات اللابتوب والوحدات المختلفة"، التي تطبق مجموعة واسعة من وظائف الاتصالات والوظائف المعلوماتية"[١٣].

تمر البشرية اليوم بالثورة الصناعية الرابعة، ومن ميزاتها ظهور عدد من التكنولوجيات والمحركات التي باشرت في تبديل حياة البشر، من بينها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، أنترنت الأشياء، علم الجينات الوراثية "التكنولوجيا الحيوية، الطباعة ثلاثية الأبعاد، النانو تكنولوجي وغيرها[١٤].

المطلب الثاني: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

توصف المنظمات غير الحكومية بأنها جمعيات أو تجمعات أو حركات من أفراد، لا تمثل فيها الحكومات، وتعمل بدون هدف ربحي، تشكل طبيعيا وبشكل حر لتعبر عن تكاتف غير وطني. وهي منظمات تعمل خارج سلك الدولة، والواقع إن ذلك هو أهم المتطلبات المشروحة في الساحة القانونية الدولية، معززا بتعريفات المجلس الاقتصادي والاجتماعي "الامم المتحدة" و"اتحاد الجمعيات الدولية"[١٥].

ويتمحور عمل المنظمات غير الحكومية في مهام معينة، ويوجهها اشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وتقوم بإداء اعمال مختلفة من الوظائف الإنسانية والخدمات، وتُعلم الحكومات على اهتمامات المواطنين، وتراقب السياسات، وتشجع المساهمة السياسية على المستوى المجتمعي [١٦] . إذن هي منظمات دولية خاصة غير حكومية، هدفها تنظيم التعاون بين مجموعات أو منظمات قومية خاصة في نطاق الشؤون والعلاقات الدولية . والمنظمات غير الحكومية نهضت بنشاطات كثيرة على مستوى النظام الدولي . ولاسيما في الميادين الاجتماعية والثقافية والانسانية[١٧]، وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادة غير مسبوقة في أعداد المنظمات الدولية غير الحكومية، ولا يمكن أخفاء دورها في تيسير التحرك الدولي، لما تكون وسيطاً بين اللاعبين السياسيين في إطار المجتمع الدولي، اذا كانت الموضوعات عن تحقيق الخير والسلام للعالم أجمع، وأخذت في التوسع أدوارها واهتماماتها[١٨] .

يعد الارتفاع المتصاعد راجع الى تشجيع الامم المتحدة على انشاء المنظمات غير الحكومية، والاعتراف بها ، ومنحها الصفة الاستشارية، وبالإجمال ارتبطت مجالات نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية بالسياق الدولي السائد ، فالمنظمات التي ظهرت في مرحلة ما بين الحربين العالميتين قامت بتقديم المساعدات للشعوب الاوروبية، بينما ترافقت عملية ازالة الاستعمار مع توجه هذه المنظمات لإسناد الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث، ومعاونتها في عملية التنمية، كما تكثف مجال اهتمامها في الحرب الباردة بموضوعات مثل: الحد من انتشار الاسلحة النووية، ومناهضة التمييز العنصري[١٩] .

مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت تكييفاً لطبيعة مهام هذه المنظمات، وهي المرحلة التي عرفت انتشاراً واسعاً لجمعيات ومنظمات، انتقل مجال نشاطها من الميدان المحلي إلى العالمي[٢٠] . واصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية، أحد فواعل العلاقات الدولية، بعد تراجع أدوار الدول محلياً ودولياً ، إذ تضطلع هذه المنظمات بأدوار إنسانية وتنموية عدة في العديد من دول العالم[٢١] .

المنظمات غير الحكومية تنشط اليوم بقضايا متنوعة جداً كقطع الغابات المطرية، والتلوث، والفعاليات الدينية، والتدخل الانساني أوقات الحرب والكوارث الطبيعية، وحقوق الإنسان العالمية، والاحداث الرياضية والثقافة الدولية[٢٢] . وأخذ دورها في العصر الحاضر يتميز بالحيوية والتوسع، وبسبب لتطور

الواسع الذي طرأ على التجارة الدولية، وتكنولوجيا الاتصالات والمواصلات؛ وهو ما ساعد على انتقال الافراد ورؤوس الأموال والأفكار والثقافة والمعارف في كافة الميادين[٢٣].

وتنشط كذلك للمنظمات الدولية غير الحكومية ممارسة عمل إقليمي أو دولي، يؤثر بشكل أو بأخر في النظام الدولي، إذ يمكن لهذه المنظمات أن تقوم بأعمال متقاربة مع أعمال المنظمات الدولية، لهذا تعد هذه المنظمات فاعل مهم في النظام الدولي[٢٤]. وتضطلع المنظمات الدولية غير الحكومية بدور نشط على الصعيد الدولي، لأنها تسعى وتهدف في كل مرحلة من مراحل تطورها، لتحقيق التواصل الفعال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي. وأضحى النظام الدولي يعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية، كطرف في الترتيبات المؤسساتية الدولية لتأكيد مصداقيتها، لأنها الطرف الجدير بالعناية، وبه يتم قياس الموقف الشعبي في التجمعات العالمية[٢٥].

المطلب الثالث: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

تدعى احياناً بالمؤسسات متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للقوميات، وهي عبارة عن لاعبين نافذين، يقومون بأعمال تجارية مقابل الربح في أكثر من دولة[٢٦]. وهي شركات عملاقة، تتصف بتوزيع الملكية الفعالة لأسهمها بين مجموعات رأسمالية من جنسيات متنوعة، وأهم صفاتها كبر مواردها وامكاناتها المالية والبشرية، وتنوع كبير في منتجاتها وانشطتها، بسبب استقلاليتها الاقتصادية، وانتشار جغرافي، واستخدام تكنولوجيا عالية وطليعية[٢٧]. وأعمالها ونشاطاتها ذات طابع عالمي، وتدير عدة مؤسسات إنتاجية في بلدان مختلفة، وتقوم بنشاطات إنتاجية، وخدمات متنوعة، بموجب استراتيجية مشتركة، لهذا فإن سماتها العامة هي ضخامة الحجم والتمدد الاقليمي الجغرافي، وتعدد ميادين الانتاج والنشاط، والادارة المركزية، والقدرة على خلق واحتكار التكنولوجيا المتطورة. ومن امثلة هذه الشركات "جنرال موتورز" و"فيليبس" و"تويوتا" و""اكسون" و"فورد"[٢٨].

والحقيقة إن أحد دواعي الاهتمام بالشركات المتعددة الجنسية عبر تأثيرها المالي والبشري. فحجم مبيعات بعض الشركات العملاقة وارصدتها، يتعدى الى حد كبير الناتج الوطني الاجمالي لبلدان متعددة، وبسبب ضخامة الموارد التي تستحوذ عليها الشركات متعددة الجنسية، فإنها اضحت تلعب دوراً مهماً في

النظام الدولي، ربما على حساب الدور الذي تلعبه حكومات دول تلك الشركات، وتؤثر تأثيراً هائلا على موازين المدفوعات، وقيمة العملات[٢٩].

نظراً لاعتبار الشركات متعددة الجنسيات أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد الدولي، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، لم تعد قوة اقتصادية فقط، بل امست قوة سياسية بإمكانها التدخل والتأثير في مواقف الدول المضيفة، وفي سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وبيئاتها الامنية[٣٠].

تعد حالياً الشركات المتعددة الجنسيات من أهم آليات النظام الدولي الجديد؛ لأنها تحتكر العناصر الرئيسية الاقتصادية العالمية، من إدارة النظام الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، والتكنولوجيات الحديثة، وتسيطر على مصادر السيولة النقدية الدولية، وعلى وسائل الاتصال والاعلام. والشركات متعددة الجنسيات هي الذراع المهمة للتكتلات الاقتصادية الدولية[٣١].

تلعب دوراً مهماً في انتشار الرأسمالية في كل انحاء العالم؛ كونها تؤكد على بنية التفاوت والتبعية التي يتسم بها المجتمع الدولي، كما وتسعى الى زعزعة الصناعات الوليدة في العديد من دول العالم الثالث، وتنهض بتوظيف اموالها في ميادين تماشى ومصالحها. منها شركات أمريكية وأوربية ويابانية. وكلها شركات تقوم بإتباع سياسة النفاذ في صميم البنى الداخلية لدول العالم الثالث؛ لنشر الايديولوجية الليبرالية، بصيغة تشجع هذه الدول على التأقلم لطريقة الاستهلاك الرأسمالي، عن طريق البرامج التربوية والمسلسلات والقصص التلفزيونية، والنشرات الدولية، وغيرها من السبل. ولهذا، فإن الشركات متعددة الجنسيات تعد من أهم وأكثر آليات تثبيت التبعية نجاعة للنظام الرأسمالي؛ لأنها تؤمن ديمومة استغلاله للدول المتخلفة وبالتالي استمرار الهيمنة[٣٢].

المبحث الثاني

توسع القوة السياسية العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات بفعل المتغير التكنولوجي

يركز هذا المبحث على توضيح كيفية تأثير العامل التكنولوجي في تطور وزيادة القوة والقدرات لكل من المنظمات الدولية غير الحكومية وشركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات، وتأثير ذلك على فعلها ونشاطها العالمي. ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول: التكنولوجيا وتوسع القوة العالمية للمنظمات الدولية غير الحكومية

أصبح التطور التكنولوجيا براق وعصري وداعي للاهتمام للمنظمات غير الحكومية؛ لأنها أداة لإنجاز أهداف إنسانية، اجتماعية، إنسانية، ثقافية، سياسية، واقتصادية أخرى[٣٣]. وأحدثت ثورة التكنولوجيا والاتصال وسوء الأوضاع الأمنية والإنسانية بسبب الحروب، ظهور وارتفاع لأعداد المنظمات الدولية غير الحكومية[٣٤]. إذ تمثل هذه الزيادة في أعدادها، أحد أهم أوجه العلاقات الدولية المعاصرة. فالارتباط المتزايد المقترن بالتقدم في مجالي تكنولوجيا الاتصالات والنقل، أسهم في تكوين آلاف المنظمات، وتتألف من أعضاء يلتزمون بطائفة كبيرة من الموضوعات من ضمنها حماية البيئة، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها، وهذه المنظمات تنشئ شبكات وصلات معقدة بين الأشخاص في العالم أجمع[٣٥].

تطور وسائل الاتصال، وتحرر الإعلام من يد الحكومات، عد فرصة عظيمة لزيادة درجة الاستقلال الفردي في خلق الأفكار والمعلومات ونقلها والتعرض لها، وزيادة على لذلك ظاهرة المجتمع المدني الدولي ووجود منظمات دولية غير حكومية لدعم اتجاهات العمل المدني[٣٦].

أيقنت المنظمات الدولية غير الحكومية، الدور الذي يلعبه الرأي العام في مساندة مختلف النشاطات التي تقوم بها والمسائل التي تدافع عنها، لهذا عمدت الى استخدام وسائل الاتصال، للتأثير على توجهاته، ومن أهم الأدوات نذكر وسائل الإعلام بمختلف أنماطها، وتعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية في أنشطتها على مختلف وسائل الإعلام المسموعة والسمعية والبصرية، وكذا شبكة الأنترنت العالمية، لأنها أحدث الوسائل

الإعلامية، إذ أمست شبكة الأنترنت ميداناً إعلامياً مهماً وفعالاً بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، إذ تملك معظمها مواقع من خلالها تقوم بنشر آرائها واهتماماتها وإطلاع الرأي العام عليها[٣٧].

ومواقع الويب تعد مفيدة للمنظمات غير الحكومية، والفائدة الجازمة هو جعلها قادرة على التواصل بيسر مع المهتمين وذوي الصلة من الأفراد، عن طريق توفير معلومات رئيسة وواضحة عن رؤية ورسالة هذه المنظمات، مما يبسط للمساهمين والمستفيدين رفع المشاركة في أنشطة المنظمة، والتواصل والتعاون، وتسهيل جمع الأموال التي تحتاجها المنظمات[٣٨].

توفر مواقع الويب مجالاً للتعريف بالنشاطات، وميداناً مهماً لمساندة حضورها وإشعاعها، ويوجد اليوم، على الأنترنت ملايين المواقع التي تخص عملها، كما أن آلاف المواقع تنشر كل يوم بأغلب اللغات، موازاة للحركية الكبرى التي يشهدها نشاطها في العالم، بما يسهم في تدعيم إمكانات الاتصال والتواصل بين ممثلي المنظمات والأطراف الأخرى المختلفة في جميع دول العالم، من خلال البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية مثل "الفيسبوك" وتغريدات "تويتر" واتصالات "سكايب" و"الواتساب" و"الفايبر"، اختصارا للوقت والمسافات[٣٩].

تعمل المنظمات غير الحكومية على استغلال الشبكات في ازدياد أعضائها، والتواصل بينهم، ودعوة المستفيدين لمشروعاتها وبرامجها[٤٠]. إذ أسهم موقع "تويتر"، عالمياً، في تفعيل دور المجتمع المدني ومنظماته وفعالياته المتنوعة عن طريق نشر ومتابعة وترويج نشاطات هذه المنظمات[٤١].

للواقع الافتراضي والشبكات آثار مهمة على المشهد السياسي الحديث، إذ استطاعت المنظمات غير الحكومية تقوية قدراتها، للضغط على الدول عبر تكوين ارتباطات موثقة عابرة للحدود، مكنتها آليات التشبيك وأتاحت لها فرصة الضغط ومساءلة السلطات حتى بلغت مبتغاها لتحقيق مطالبها[٤٢].

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بالاعتماد على وسائل الإعلام، سواء الإذاعية أو التلفزيونية[٤٣]، إذ إن الفضائيات التلفزيونية بقنواتها المختلفة التي فتحت شهية المجتمع المدني، في سعيه إلى ترويج خيارته وتسويق أفكاره وبرامجه، واستقطاب الفاعلين والناشطين ضمن فضاءاته[٤٤].

ومن عناصر ازدياد المنظمات الدولية غير الحكومية تطور وسائل الاتصال، التي تتيح لمئات المنظمات بالاتصال فيما بينها، كما تسمح بالاطلاع على بعض المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بنشاطها. فقد يسمح هذا التطور بإنشاء تحالف بين المنظمات غير الحكومية(٤٥).

وأضحت تكنولوجيا الإتصالات، كالأنترنت والهواتف الذكية، جزءاً من الحياة اليومية، مع التطورات المهمة في الوصول للمعلومة والإتصال الفوري، ودعمت الإبتكارات في ميدان تكنولوجيا الإتصالات حرية التعبير، ويسرت النقاش العالمي ووطدت المشاركة الديمقراطية، عن طريق تضخيم أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان، وتزويدهم بوسائل حديثة لتوثيق التجاوزات وفضحها. كل هذه المميزات التي تتمتع بها التكنولوجيا المعاصرة، في حال تم أستخدامها بشكل هادف يمكن أن تيسر على الكثير من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان نشاطاتها، إذ أصبح الحصول على البيانات وجمعها يتم بسهولة، كما أن أكثر المعلومات عن أنتهاكات حقوق الإنسان والصور التي تؤيد ذلك ترسل عبر الأنترنت(٤٦).

وبهذا أتاحت الأنترنت عالماً جديداً بالكامل، تستخدمه المنظمات غير الحكومية، لزيادة عالم التأثير والدعم، وتستفيد المنظمات غير الحكومية من تكنولوجيا وبرامج الأنترنت؛ لتكوين رسالتها وتوجيهها، وفحص التأثير، إذ سمحت مواقع النت والتواصل الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية، بتطوير الحدثات مع المتبرعين، وتكوين علاقات أقوى بينهم وبين مؤسستها، والإصغاء إلى قضيتها والحصول على مساعدات(٤٧).

المطلب الثاني: التكنولوجيا وتوسع القوة العالمية للشركات التكنولوجيا الكبرى

الميزة الأكثر لفتاً للانتباه للاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية هي نمو أنشطة الشركات العالمية الكبرى التي أصبحت لاعبين رئيسيين في مجال الإنتاج العالمي وتنفيذ الاستثمار في جميع أنحاء العالم. وهي تشكل عنصراً بالغ الأهمية في تطور الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية(٤٨).

أسهمت الثورة التكنولوجية في ظهور وزيادة قوة الجهات الفاعلة الدولية الجديدة، وأهمها شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات. إذ يشهد النظام الاقتصادي العالمي ثورة علمية في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وتلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً ومؤثراً في مجال الثورة

التكنولوجية؛ نظراً لما تحوزه من موارد ضخمة مخصصة للبحث والتطوير للوصول إلى الاختراعات والابتكارات الجديدة. ويتأثر نقل التكنولوجيا حسب توجهات الاستثمار، وهذه الشركات تحتكر التكنولوجيا العالمية لاسيما الالكترونية. وبسبب هذا التطور الهائل في قدرات الكومبيوتر والبرمجيات، والاقمار الصناعية والتغييرات ذات السرعة العالمية، أمكن للأسواق العالمية العمل كسوق واحدة[٤٩].

وتسيطر هذه الشركات على الانتاج وتتحكم بأمور الانتاج والتسويق، علاوةً على احتفاظها بجميع التكنولوجيات والميزة التكنولوجية في دولتين أو أكثر، ولها أفرع تصنيع خارج حدودها. مثلاً شركة" أبل Apple" لصناعة الهواتف الذكية والحاسبات، فهي شركة أمريكية، وأن شركتها الأم ومقرها الرئيس الذي يتحكم بالإنتاج والتسويق والبحث والتطوير في أمريكا، أما مصانعها تقع خارج الولايات المتحدة وتحديداً في الصين وهونغ كونغ[٥٠].

تمثل التكنولوجيا العامل الأكثر تأثيراً وحسماً في مجال توحيد السوق العالمية، إذ إن الشركات المتعددة الجنسيات تحتكر مصادر التحديث التكنولوجي، وأصبح محور المنافسة العالمية بينها، وتتوطن أنشطة البحث التطبيقي والتنمية التكنولوجيا[٥١] في خمس دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا، إذ توجد فيها "١٧٢" شركة من أصل "٢٠٠" تمثل أكبر الشركات التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وتحتاج هذه الشركات لترويج بضائعها، وفتح أسواق جديدة ومستمرة لها، فتستفيد دولها من الإمكانيات الاتصالية لهذه الشركات في تحقيق هذا الهدف[٥٢].

توسع دور الشركات متعددة الجنسيات في ميدان نقل التكنولوجيا، بعد أن تمتعت هذه الشركات بالتكنولوجيا المتقدمة مقارنة بالشركات الوطنية العاملة في سوق البلد المضيف، ويقاس المستوى التكنولوجي بنفقات وتكاليف البحث والتطوير، لذلك تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في توجيه سوق التكنولوجيا العالمي، عن طريق توحيد وتكثيف الأوضاع الفنية للإنتاج من خلال تجارة التكنولوجيا، التي تنقل بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر[٥٣].

أضحت تكنولوجيا الواقع الافتراضي والتشبيك من أسس الاقتصاد المعاصر، فتلك التكنولوجيا هي قوام التنسيق بين مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية، والرابط بين مختلف التكنولوجيات دائمة التغير

والجوهرية لعملية التصنيع المعاصرة، ووسيلة نقل المعلومات التي تدفع الاقتصاد والاسواق والشركات. وتتوضح محورية الواقع الافتراضي والتشبيك في إعادة تكوين طبيعة النفوذ والنجاح، في ميدان الأعمال والشركات الضخمة عابرة الحدود(٥٤).

وظهر مؤخراً نوع حديث من المجالات الذي يستقطب الشركات التكنولوجيا؛ لاحتوائه وتطويره والعمل على تحقيق الأرباح من خلاله، هذا المجال هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي والعالم، بعد أن فرضت التجارة الإلكترونية نفسها كنشاط جديد وحققت نجاحاً كبيراً وتطوراً وأرباح للعالمين فيها ، إذ تعد التكنولوجيا المالية مجالاً جديداً، تجذب الشركات الراغبة في تحقيق أرباح ضخمة ومكانة أقتصادية، فالشركات صاغت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا ، لتقديم نموذج متميز من الخدمات المالية، يتضمن المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وسوق الأقراض، فالتكنولوجيا المالية أجتاحت أسواق العالم(٥٥).

يسرت التجارة الالكترونية(*)الاتصال عالمياً ، والوصول لأي مكان فيه، والحصول على الخدمات والسلع، بغض النظر عن مكانها ، بأقصى سرعة، والسهولة في عقد الصفقات(٥٦) . وتعد التجارة الإلكترونية إحدى محركات الاقتصاد الرئيسية في العالم اليوم؛ وتسعى الى خفض التكاليف وزيادة الأرباح في الشركات التجارية، بفضل إمكانية الوصول لأسواق جديدة . بعد أن أصبح الإنترنت مساحة لبيع وشراء ودفع المنتجات والخدمات ،أخذت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة والأعمال منعطفا جديداً في تنفيذ المعاملات المصرفية المالية، فضلاً عن خدمات السياحة والطيران والنقل(٥٧) .

حققت التجارة الإلكترونية العديد من الفوائد في ظل وباء "كورونا" ، حيث يعتمد الجميع على الخدمات الإلكترونية والأدوات الجديدة التي تتيح للناس حول العالم التكيف مع الظروف الاستثنائية الجديدة بسبب انتشار فيروس "كورونا "الذي أجبرهم على البقاء في المنزل، فضلاً عن تسببه في انهيار البورصات ووضع الشركات الصعب، مما ترك اثراً اقتصادياً بالغ الشدة اتت بتحولات كبرى في العالم، كان المستفيد الأكبر منها بعض شركات قطاع التكنولوجيا والانترنت . إذ شهدت البورصات العالمية تدهور أسهم عملاقي التوزيع الأمريكيين "أمازون" و "وولمارت" ، غير أن الأخيرة عادت بعدها ، ونهضت بنسبة ٢٣٪، وانتعشت أسهم

"أمازون" مجدداً، وقالت الشركة: "نلاحظ زيادة المشتريات عبر الأنترنت، مما أدى إلى نفاد مخزون بعض المواد المنزلية الأساسية والمستلزمات الطبية" . وفي ظل "جائحة كوفيد-١٩"، اتخذت التجارة الإلكترونية اتجاهاً متزايداً بسبب ارتفاع البيع والشراء عبر الإنترنت(٥٨) .

خلق صعود اقتصاد التكنولوجيا الفائقة، جيلاً جديداً من أبطال الأعمال، مثل رؤساء شركات "أبل وسيسكو وجوجل" وغيرها . ولقد أنتجت إمبراطوريات تجارية مزدهرة وغنية للغاية(٥٩) .

إن الشركات التي تتضمن أعمالها الأساسية اكتساب ومعالجة واستخدام البيانات الرقمية تشكل الآن أكثر قيمة في العالم، إذ تسمح البيانات للشركات باستهداف المستهلكين بشكل أفضل، بواسطة تحليلات البيانات المتقدمة، لتحسين العمليات والمنتجات التجارية، واكتشاف معارف جديدة ،وبناء نماذج أعمال جديدة، لهذا تراهن الشركات كثيرا على تحليلات البيانات، ومع تطور التكنولوجيا ولاسيما البرمجيات الآلية، تستمر في التوسع، إذ تحدد البيانات الموقع في ميدان المنافسة الاقتصادية العالمية(٦٠) .

لا تهيمن الشركات متعددة الجنسيات على أحدث المعدات التكنولوجية فحسب، بل تسيطر أيضاً على أحدث المجالات التي من المتوقع أن تتطور فيها التكنولوجيا عبر استثمارات ضخمة في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي(٦١) . وشركات التكنولوجيا العالمية الأساسية في العالم مثل "F.B.M" و"XERX" و"Apple" و"H.B.B" و"Microsoft" وغيرها ، تسعى باستمرار للحفاظ على وضعها المتميز في العالم، إذ تنفق مليارات الدولارات كل عام على البحث والتطوير في كل أنحاء العالم، ويحاول مئات الآلاف من علماء الأبحاث وعشرات الآلاف من المخترعين وملايين الوسطاء باستمرار تطوير منتجات وخدمات جديدة(٦٢) .

تعرف حرب الإعلانات الإلكترونية هي مجموعة من الإجراءات الفنية والتكنولوجية التي تقوم بها الشركات التجارية العالمية باستخدام الويب والفضاء الإلكتروني؛ لنشر وعرض إعلانات مسيئة ضد المنافسين؛ للعمل على الحد من تفوقها أو الإضرار بمصالحها أو إثبات تفوقها من خلال الأفلام أو النصوص أو الصور الفوتوغرافية . إذ في عام ٢٠١٥ وضعت شركة "مايكروسوفت" شعاراً لإعلاناتها "كروم في كل مكان" منتقدة سياسة الخصوصية والإدارة لدى "جوجل" . ووصلت الحروب التجارية بين "سامسونك"

وأبل" إلى المحاكم عام٢٠١١، عندما اعلنت" سامسونك" عن منتوجها الجديد "Galaxys2"، ودعت المستخدمين إلى التخلي عن"IPhone" والتحول إلى "Galaxy"[٦٣].

أصبحت شركات التكنولوجيا في العقد الأخير هي المحرك المهيمن للنمو الاقتصادي في العالم، علاوةً على تحكمها في أذواق المستهلكين في أغلب الأسواق المالية، لأن التكنولوجيا أضحت الآن هي وسيلة الناس الأولى في التواصل وتبادل المعلومات، والتسوق والعمل، وإنشاء العلاقات الاجتماعية. وبشكل واسع تتشارك الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا في البحث والتطوير، وإنتاج السلع والخدمات القائمة على التكنولوجيا، فهي تقوم بإنتاج برامج، وتصميم وتصنيع أجهزة الكومبيوتر، والأجهزة المحمولة، والأجهزة المنزلية، وهذا ما جعل واحد من أهم الحروب، والصراعات الاقتصادية والتجارية العالمية في هذا القرن هي حرب صناعة التكنولوجيا بين كبرى شركات العالم[٦٤].

تعد اليوم هذه الشركات متعددة الجنسيات "إمبراطوريات حقيقية"، أكبر في الحجم والتأثير من عشرات البلدان مجتمعة، وأضحت كأنها حكومة عالمية تسيطر على العالم؛ لأنها "تسيطر على موارد هائلة، وتتحكم مباشرةً بأهم النشاطات الاقتصادية في مجمل مجتمعات العالم". ولذلك هناك اعتقاد بإن اللاعب الدولي الأول والأهم ليس الدولة كما يعتقد الواقعيون، بل الشركات متعددة الجنسيات، التي صارت تساهم في توجيه صناعة القرار في الدول الغربية، وتتحكم في صناعة القرار في دول العالم الثالث[٦٥].

لا نبالغ إن قلنا إن عمالقة التكنولوجيا مثل"Google"، و"Apple"و"Facebook"و"Amazon" "يطلق عليهم أيضاً مصطلح"GAFA"كمصطلح جماعي" هم الشركات الأكثر نفوذاً على هذا الكوكب. واعتباراً من آيار ٢٠٢٠، أحتلت هذه الشركات الأربع المرتبة الأولى في رأس المال السوقي لسوق الأسهم الأمريكية، بلغ إجمالي"GAFA"أكثر من٦ تريليون دولار[٦٦].

أصبحت بعض شركات "التكنولوجيا" متعددة الجنسيات تملك مصادر قوة تتجاوز قدرات بعض البلدان، ولم يعد ينقص هذه الشركات سوى شرعية ممارسة القوة، التي مازالت تحتكرها الدول، فمثلاً شركات "جوجلGoogle"، و"ميكروسوفتMicrosoft" و"أبلApple" الرائجة في مختلف بلدان

العالم تسمح لها بحيازة قواعد من البيانات العملاقة، تستطيع عن طريقها استكشاف واستغلال الأسواق والأفراد، بل والتأثير في اقتصاديات دول كثيرة، ويمكنها التأثير في قوة الدول الاقتصادية[٦٧] . وإن ما تملكه شبكات التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، "تويتر"، "لينكاد" وغيرها، من الكثير من المعلومات الدقيقة عبر الأشخاص الذين يستخدمون هذه الشبكات الاجتماعية، وكذلك أدوات الاتصال والمراسلة من رسائل على التطبيقات للبريد الإلكتروني، والهاتف، وإمكان استخدام قوائم جهات الاتصال ومحتويات الاتصال، ومتابعة للموقع الجغرافي، تشكل عمليات اختراق وتوظيف للمعلومات بصفة دائمة ومتجددة[٦٨] .

تملك الشركات الإلكترونية حالياً قوة تأثير في السياسات العالمية، إذ يفوق أحياناً تأثيرها تأثير الدول الكبرى، وتتجاوز بكثير قدرة وتأثير المنظمات الدولية المعروفة[٦٩] .

تمثل الشركات الإلكترونية أحد المحاور الأساسية للتفاعل والصراع الدولي، بما تملكه من تكنولوجيا كبيرة وخدمات معلوماتية، مثل "ميكروسوفت، جوجل، فيسبوك، أبل، هواوي"، والكثير من الشركات الإلكترونية التي تشارك الدول في تبادلاتها، إذ استغلت بعض الدول المواضيع المعلوماتية، وهو ما يسبب نوعاً من المناورة، ومركز قوة في علاقاتها على حساب الدول الأخرى. والشركات التكنولوجيا الأمريكية تهيمن على الأسواق والبيانات الشخصية[٧٠] . من حيث القيمة السوقية، وذلك منذ عام ٢٠١٦، وأولها شركة "ألفابيت" المالكة "لجوجل"، تليها "أبل"، ثم "مايكروسوفت"، ثم "فيسبوك"، إذ تمتلك هذه الشركات وغيرها المعلومات الكاملة عن كافة مستخدميها حول العالم، بما قد يؤدي للصدام بينها وبين كثير من الدول. وبالفعل، بدأت مثل هذه الأزمات، كما ظهر في النزاع بين شركة "جوجل" والحكومة الصينية عام ٢٠١١، والنزاع المتكرر بين شركة "أبل" والحكومة الأمريكية، والصدام بين شركات مواقع التواصل الاجتماعي وبعض الدول، بما فيها إيران وتركيا؛ بسبب حيازتها المعلومات التي من الصعب على بعض الدول الحصول عليها. ومع استمرار هذه الشركات في تطوير تكنولوجيات المستقبل، فإن إمكان الصدام مع الدول ربما تزداد مستقبلاً، ولاسيما مع الدول النامية التي تعجز عن الاستثمار في هذه التكنولوجيا، ومن هنا ربما تبدأ مرحلة جديدة من مراحل مشاركة هذه الشركات الكبرى الدول في سيادتها المعلوماتية على مواطنيها[٧١] .

تتلاعب شركات الفضاء الإلكتروني وتتحكم بواقع الأفراد والشعوب، بفعل سيطرتها على المحتوى في الشبكات الاجتماعية حتى الأخبار، وهذا يكون عوالم متوازية من الحقائق، بحيث تعيش كل جماعة من الناس حقيقة اجتماعية مختلفة عن تلك التي تعيشها الأخرى، وتقوم كل مجموعة من الأشخاص بتقييم الموقف وفهمه بشكل مختلف، كما يؤدي ذلك إلى اختلال كبير في فهم الناس للواقع المحلي وتقييمهم للواقع الدولي، وبهذا فإن تلاعب هذه الشركات الكبرى بمصائر الشعوب، يرجح كفة أصحاب رؤوس المال على حساب استقرار المجتمعات(٧٢).

وهكذا، فإن العولمة ومن خلال التكنولوجيا ونشرها قللت من دور وفعالية الدولة، واعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية شريكاً للدولة في صناعة قراراتها السياسية، وهذا يعني أن مبدأ السيادة آخذ بالتآكل، وتصبح وحرية الدول بحسب مشيئتها غير كاملة، لذا فالعولمة وأداتها التكنولوجية، تعني تحويل لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تدير وتوجه العالم(٧٣).

وبهذا فالدولة ذات السيادة لم تعد هي العضو الفاعل المنفرد في العلاقات الدولية؛ فقد باتت أغلبية الشركات العالمية ذات الصيت "ولاسيما التكنولوجية"، والمنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف المجالات، أكثر قدرة على التأثير في كثير الأحيان من الدول ذات السيادة(٧٤).

الخاتمة والاستنتاجات:

من ما تقدم يتضح لنا أن التكنولوجيا تعبير مرتبط بسعي الإنسان واستخدام المعرفة العلمية في إيجاد كل طرائق ووسائل وأدوات تسهل عمليات الإنتاج والتعامل في كافة مجالات الحياة، وقد تطورت التكنولوجيا بتطور الحياة البشرية، حتى وصلنا للثورة الصناعية الثالثة التي تقوم على الثورة في مجال تقنية الحاسبات والمعلومات والاتصالات وشبكات الأنترنت والهواتف، فضلاً عن الثورة الصناعية الرابعة التي تقوم على الذكاء الصناعي والطابعة ثلاثية الأبعاد وأنترنت الأشياء وغيرها.

والتطورات قد انعكست على المجال العلاقات الدولية ولاسيما السياسية منها، إذ تزايد عدد الفواعل التي أصبح لها شأن كبير وقوة في التفاعلات العالمية، بفضل الثورات التكنولوجية، ومن هذه الفواعل

المنظمات الدولية غير الحكومية والتي تهتم بمواضيع إنسانية متعددة، فأصبح لها تأثير ونفوذ عالمي كبيران بفضل استخدامها للوسائل التكنولوجية المتطورة من شبكات أنترنت واتصالات ووسائل إعلام حديثة.

كما أدت التطورات التكنولوجية إلى تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات، بفضل الثورة في مجال المعلومات والاتصالات والشبكات، والتي سهلت التبادلات التجارية وربط المحلي بالعالمي، ومن ثم الاعتماد على الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، فزادت قوة الشركات التكنولوجية متعددة الجنسيات والتي بدورها تحتكر التكنولوجيا، وأصبحت تلك الشركات ذات نفوذ وتأثير كبير لاسيما شركات التكنولوجيا العالمية، بفضل ما تملكه من قوة اقتصادية ونفوذ وقدرات مالية تفوق قدرات وقوة ميزانيات بعض الدول، وتأثير هذه الشركات في العلاقات السياسية الدولية، لأن هذه الشركات لاعب مهم في الاقتصاد العالمي.

ومن ثم فإن هذه التطورات التكنولوجية التي زادت من قوة المنظمات غير الحكومية ونفوذ وقوة الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجية، قد أضعفت سيادة وسيطرة الدولة على حدودها، وكذلك انعكست تلك القوة الكبيرة على النظام الدولي من حيث قوة هذه الفواعل وتأثيرها في القرارات العالمية داخل هذا النظام.

ومن كل ما تقدم يمكن القول: إن البحث توصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١. التكنولوجيا تعبر عن سعي الإنسان في استخدام المعرفة العلمية لتطور الوسائل والأدوات وطرق للإنتاج، مرت بتطورات مراحل عديدة حتى وصلنا إلى الثورة الصناعية الثالثة في مجال الحاسبات والاتصالات والمعلومات، والثورة الصناعية الرابعة متمثلة بالذكاء الصناعي وأنترنت الأشياء وغيرها.

٢. استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية الاستفادة من التطورات التكنولوجية وتوظيفها في زيادة قوتها ونفوذها وتوسعها وتأثيرها العالمي.

٣. بفضل التطورات التكنولوجية تعاظمت قوة ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجية وهيمنتها وسيطرتها على التكنولوجيا، وقدراتها وإمكانياتها الكبيرة في والتأثير على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية.

٤. تراجع قوة ودور الدول مقابل زيادة قوة المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات لاسيما التكنولوجية منها، فضلاً عن تأثير هذه الفواعل في تفاعلات النظام السياسي الدولي.

المصادر والهوامش

١. أشرف السعيد أحمد، تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأزمات، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة– مصر، ٢٠١٣، ص٤٨.

٢. نصيرة أوبختي ونبوية عيسى، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الإداء الوظيفي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، كانون الثاني– ٢٠٢١، ص–ص٦٨–٦٩.

٣. بن صفية وداد، تأثير المتغير التكنولوجي على الفواعل الدولية الجديدة الارهاب الالكتروني "أنموذجا"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة محمد بو ضياف، المسيلة– الجزائر، ٢٠١٨، ص١١.

٤. عطار عبد المجيد ووهيبة بوربعين، التجربة الصينية في تطوير العلوم والتكنولوجيا الابداع والابتكار انموذجا، مجلة روافد للدراسات والابحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١، العدد ٢، المركز الجامعي الحاج بوشعيب–الجزائر، كانون الأول–٢٠١٧، ص١٣٦.

٥. نقلاً عن: بوسعيد رندا، التغير الاجتماعي والحتمية التكنولوجية لوسائل الاعلام–قراءة في نظرية مارشال ماكلوهان–، مجلة سوسيولوجيا للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد ١، جامعة الجلفة– الجزائر، ٢٠١٧، ص–ص٤١–٤٢.

٦. محمد مؤمن، أثر التكنولوجيا الحديثة على تنمية الموارد البشرية– المنشط نموذجاً–، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، العدد ٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، حزيران– ٢٠١٩، ص٤٩.

٧. مهدي أمين عبد الله الستوني، تأثير التقدم التكنولوجي على توازن القوى في العلاقات الدولية، مجلة دراسات البصرة، السنة ١٧، العدد ٤٤، جامعة البصرة، البصرة–العراق، ٢٠٢٢، ص–ص ٣٥٢– ٣٥٣.

٨. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية "عربي–انجليزي"، كتب عربية، "د. م"، ٢٠٠٦، ص١٢١.

٩. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة، ط٢، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي–ليبيا، ٢٠٠٣، ص–ص١٥٣–١٥٤.

10. Aytekin isman, Technology and technique: an educational perspective, The Turkish online journal of educational Technology, Vol :11, Issue2, April-2012, p: 207.

١١. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الازمات، ط١، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، ٢٠٠٥، ص–ص ٣٤٢–٣٤٣.

١٢. جيريمي رفكين، الثورة الصناعية الثالثة كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت–لبنان، ٢٠١٢، ص٤٩.

١٣. أحمد عبد الفتاح ناجي، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التنمية ببلدان العالم النامي في ظل العولمة رؤية تحليلية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٤، كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم، الفيوم–مصر، تموز–٢٠١٦، ص١٠٣.

١٤. منظمة العمل العربية، دراسة حول الثورة الصناعية الرابعة وأسواق العمل العربية الواقع والمأمول، منظمة العمل العربية، القاهرة–مصر، ٢٠٢٢، ص–ص١٤–١٥.

١٥. رابح زغوني، فرص المنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية: بين تحصيل الدور وتفعيل الصوت، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٤، العدد، جامعة محمد حيدر، بسكرة–الجزائر، ٢٠٢٠، ص–ص٧٦–٧٩.

١٦. همام خضير مطلك ورشا ظافر محي الدين، دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية– جامعة بغداد، بغداد–العراق، ٢٠١٥، ص٢٠٩.

١٧. مصطفى عبد الله خشيم، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٩.

١٨. نبيلة بن يوسف، المنافسة المعلنة: المنظمات غير الحكومية والمواطن العالمي في حقل العلاقات الدولية، مجلة القانون والمجتمع، العدد ٢، مخبر القانون والمجتمع– جامعة أحمد دراية، كانون الأول–٢٠١٣، ص١٣٦.

١٩. رابح زغوني، مصدر سبق ذكره، ص–ص٧٧–٧٩.

٢٠. رابح زغوني، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

٢١. مصعب شنين، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس "٢٠١١–٢٠١٦"، أطروحة دكتوراه "غير منشورة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة قاصدي مرباح، ورقلة–الجزائر، ص١.

٢٢. جوانيتا الياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محي الدين حميدي، ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– سوريا، ٢٠١٦، ص١٢١.

٢٣. علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، ٢٠١٧، ص١٢٦.

٢٤. علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٦.

٢٥. وافي حاجة، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ١، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس – لبنان، كانون الثاني – ٢٠١٥، ص٦٧.

٢٦. مارتن غريفيشس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي – الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨، ص – ص٢٧٢ – ٢٧٣.

٢٧. عبد الوهاب محمد الموسوي، الأزمة الأسيوية، ط١، المناهج للنشر، عمان – الاردن، ٢٠١٦، ص٣٢.

٢٨. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠١٢، ص – ص٣٧٠ – ٣٧١.

٢٩. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم، ط١، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الملك سعود، الرياض – المملكة العربية السعودية "د . ت"، ص١٩٤.

٣٠. ثامر كامل الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

٣١. عبد الوهاب محمد الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

٣٢. عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة –، مصر، ٢٠١١، ص – ص٢٤٨ – ٢٤٩.

٣٣. كرار محمد جواد العامري، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التفاعلات الدولية بداية الألفية الثالثة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة، واسط – العراق، ٢٠٢٠، ص٦٧.

٣٤. مصعب شنين، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

٣٥. مارتن غريفيشس وتيري أوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٠.

٣٦. حيدر سعيد، نهاية الحزب بداية المجتمع المدني، مجلة آفاق المستقبل، السنة الثانية، العدد٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، تشرين الأول – ٢٠١٠، ص٤٠.

٣٧. طهراوي فهيمة وبلقاسم أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد ٢، العدد ١٠، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، آب – ٢٠١٨، ص٢١٦.

38. Vikas N.Honmane, Technology Enabling NGOS,"Unpublished Master thesis",Department of computer Engineering and Information Technology-College of Engineering,pune-India,2013,p:23.

٣٩. جوهر الجموسي، الافتراضي والثورة، مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ٢٠١٦، ص٨٧.

٤٠. عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٤، كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد، بغداد– العراق، ٢٠١٢، ص٢١١.

٤١. أسماء هاشم سالم سريح آل فهد، الوظيفة السياسية لموقع تويتر: دراسة تحليلية في محتوى تغريدات السياسيين العراقيين خلال الأزمة الانتخابية ٢٠٢١، مجلة الآداب، المجلد ٢، العدد ١٤١، كلية الآداب –جامعة بغداد، بغداد–العراق، ٢٠٢٢، ص٤٢٨.

٤٢. شريف رشدي وإسراء إسماعيل، الواقع الافتراضي: الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة– مصر، كانون الثاني–٢٠١٢، ص٩٣.

٤٣. فريد رمازنية وآسية عرعار، دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة٠٨ ماي١٩٤٥، قالمة–الجزائر، ٢٠١٥، ص٨٤.

٤٤. جوهر الجموسي، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٤٥. بن صفية وداد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

٤٦. بشير سبهان أحمد، فاعلية المنظمات الدولية في ظل التقدم التكنولوجي، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد ٨، العدد ١، معهد الحقوق والعلوم السياسية– المركز الجماعي لتامنغست، الجزائر، كانون الثاني– ٢٠١٩، ص٣١٧.

47. Tahrir Awad Ahmed Hammad, The use of Technology Based Communication strategies for Fundraising in NGOS"A case study on PNGOS Network in Gaza strip","Unpublished Master thesis",Faculty of Commerce-Islamic University of Gaza,2013, p:2-3.

٤٨. سعيد محمد كريم، تأثير شركات متعدية الجنسية في إختلال بنية العلاقات الإقتصادية الدولية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد٦، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس– لبنان، حزيران٢٠١٦، ص٦٩.

٤٩. بن صفية وداد، مصدر سبق ذكره، ص– ص٢٨–٣١ .
٥٠. سيف نصرت توفيق الهرمزي، فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١١، كلية العلوم السياسية–جامعة تكريت، ٢٠١٧، ص١٤٧ .
٥١. صائب حسن مهدي، العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٧، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة، كانون الأول– ٢٠١٢، ص٩٨ .
٥٢. أحلام صارة مقدم ومصطفى بن حوى، العولمة الثقافية وتأثيرها على العالم العربي الايجابيات والسلبيات، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد ٢، العدد ١٢، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، تشرين الثاني–٢٠١٨، ص، ص١٤، ١١ .
٥٣. أحمد عباس عبد الله وأحمد محمد جاسم، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٩، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٢، ص٦٢ .
٥٤. شريف رشدي وإسراء إسماعيل، الواقع الافتراضي: الانعكاسات السياسية والاقتصادية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٧، العدد ١٨٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة–مصر، كانون الثاني–٢٠١٢، ص٩٢ .
٥٥. وهيبة عبد الرحيم وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد ٤، العدد ١، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية–جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ٢٠١٨، ص، ص٣٣، ٣٥ .
(*) تعرف التجارة الإلكترونية بأنها: "العملية التي تصف وتوضح تقدم وتطور عمليات الشراء، والبيع، والتمويل، وتبادل المنتجات والخدمات وأو الإعلام عن طريق شبكات الكومبيوتر بما في ذلك الأنترنت". للمزيد أنظر: زهرة حسن عليوي العامري وعلي خلف سلمان الركابي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٦، العدد ١١٦، كلية الإدارة والإقتصاد –جامعة الموصل، نينوى– العراق، ٢٠١٤، ص٩٠ .
٥٦. جمانة جاسم علي، الآثار القانونية للتجارة الالكترونية في ظل جائحة كورونا، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، عدد خاص، اصدار المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي لطلبة الدراسات العليا في كلية كليات القانون، كلية القانون– جامعة القادسية، ٢٠٢١، ص٤٧٥ .
٥٧. نعيم حميد ماهود وصالح مهدي البرهان، تحليل معاملات التجارة الالكترونية في مجلس التعاون الخليجي، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد ١، العدد ٣١، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة واسط، ٢٠١٩، ص٣٠٨ .

٥٨. فهد تيسير عبد الكريم فاخوري، دور التجارة الإلكترونية في ظل جائحة كورونا "كوفيد ١٩"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد ٤، العدد ٢٤، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، تشرين الأول–٢٠٢٠، ص١١٥.

٥٩. موسى نعيم، نهاية عسر القوة من قاعات اجتماعات مجالس الإدارة إلى ساحات الحرب والكنائس إلى الدول لماذا لم يعد تولي المسؤولية كما كان في السابق ؟، ط١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي–الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٦، ص٢٤٧.

٦٠. كرار محمد جواد العامري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

٦١. نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط١، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث، الدوحة–قطر، ٢٠١٦، ص٨٨.

٦٢. عائدة مخلف القريشي وطه جزاع مزبان، العولمة وأثرها في منظومة العلم والتكنولوجيا العربية، مجلة الآداب، العدد ١٢٤، كلية الآداب–جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٥١٢.

٦٣. هدى مالك شبيب، الحرب الأعلانية الألكترونية بين الشركات التجارية العالمية، مجلة الباحث الإعلامي، المجلد ٨، العدد ٣٢، كلية الإعلام–جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص١٧.

٦٤. عبد الرحمن عادل، التقنيات السيبرانية والسيطرة على السوق: من ينتج ومن يستهلك ؟، قضايا ونظرات – تقرير ربع سنوي، العدد ٢٣، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة– مصر، تشرين الأول–٢٠٢١، ص٣٩.

٦٥. نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط٢، مؤسسة وعي للدراسات والابحاث، الدوحة–قطر، ٢٠٢٠، ص٦٤.

66. Rayoma Nikaido,How Gonernment should Regulate Big Technology Companies,Harvard program on US –Japan Relation Occasional paper Series-, Harvard University,Massachusetts-United States of America,2021, p:1.

٦٧. إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية كيف يمكن أن تدير الدول شؤونها في عصر الأنترنت، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، ٢٠١٧، ص٦٨.

٦٨. عبد الوهاب جعيجع، الأمن المعلوماتي وادارة العلاقات الدولية، ط١، دار الخلدونية، الجزائر–الجزائر، ٢٠١٧، ص١٧٧.

٦٩. صفاء ابراهيم الموسوي، الفواعل من غير الدول والامن العالمي بعد عام ٢٠٠١، ط١، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد–العراق، ٢٠٢١، ص١٢٥.

٧٠. كرار محمد جواد العامري، مصدر سبق ذكره، ص، ص١٥٩، ١٩٧.

٧١. إيهاب خليفة، مجتمع ما بعد المعلومات تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة–مصر، ٢٠١٩، ص–ص٢٨–٢٩.
٧٢. أميرة أبو سمرة، الفضاء السيبراني: مساحات جديدة للتدافع والتغيير، قضايا ونظرات – تقرير ربع سنوي، العدد ٢٣، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة– مصر، تشرين الأول–٢٠٢١، ص١٢.
٧٣. خلفة نصير، عولمة السيادة الوطنية وانعكاساتها على ثورات الحراك السياسي العربي ٢٠١١: دول المغرب العربي انموذجا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد ٢، العدد ٩، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، حزيران–٢٠١٨، ص، ص٦٦، ٦٤.
٧٤. سيد المين سيد عمر الشيخ، العولمة ونظريات استمرارية الدولة القومية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد ٢، العدد ١٠، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، آب–٢٠١٨، ص١٨٥.